تقرير حول تقييم إنجاز "مشروع دعم التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية والمناطق الريفية في تونس"

TRACE

مشروع موله البنك الدولي

وأنجزه الإتحاد التونسي للتضامن

نتائج استبيان كمي وكيفي

نوفمبر 2025

I. مقدمة

في إطار المساهمة في تعزيز الشفافية والمساءلة الاجتماعية في تنفيذ البرامج الممولة من المانحين الدوليين، قام تحالف اراب واتش بتكليف شركة **Influence consulting** بإنجاز مهمة تقييم مستقلة لمشروع "دعم التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية والمناطق الريفية في تونس"، الممول من قبل البنك الدولي في إطار برنامج "تونس للتوظيف في السلاسل الريفية والزراعية (TRACE)"، والمنفذ من قبل الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي (UTSS).

ويرتكز هذا التقييم أساسا على مدى تحقيق هذا المشروع لأهدافه الاجتماعية والاقتصادية وتأثيره الإيجابي على مختلف المستفيدين مع تقييم مدى معرفة المستفيدين بالمعايير البيئية والاجتماعية للمشروع وبآلية الشكاوى، وآرائهم حول مدى التزام المشروع بمعايير حماية البيئة، وذلك على ضوء الأهداف التي حددها البنك الدولي للإطار البيئي والاجتماعي للمشروع.

ويُعد مشروع TRACE جزءًا من جهود الدولة التونسية الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية من خلال تشجيع العمل اللائق ودعم نمو الاقتصاد الوطني كما يهدف إلى توسيع فرص التشغيل، رفع الإنتاجية، وتنشيط الاقتصاد المحلي، خصوصًا في المناطق الريفية الهشة اقتصاديًا، مع الحرص على تعزيز الشفافية وضمان الاستخدام الأمثل للتمويلات الخارجية.

وقد تمت المصادقة على مشروع TRACE سنة 2020 بتمويل قدره 5 ملايين دولار، ويشمل ولايات جندوبة، القيروان، وقابس.

II. بطاقة وصفية للمشروع

- **اسم المشروع:** دعم التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية والمناطق الريفية في تونس.
- **الرمز** : 174017P
- **الجهة الممولة:** الحكومة الهولندية عبر البنك الدولي.
- **الجهة المنفذة:** الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي (UTSS)
- **الموافقة على المشروع:** تمت الموافقة على المشروع في 24 أكتوبر 2020، وأصبح ساري المفعول في 1 أبريل 2021.
- **المدة:** من أكتوبر 2020 إلى ديسمبر 2026 (بعد التمديد الأخير).

- **المناطق المستهدفة:** ولايات قابس، جندوبة والقيروان.
- **اجمالي تمويل البرنامج:** 5 ملايين دولار أمريكي.
- **ملاحظة:** 88 هو عدد المشاريع التي تم تمويلها فعليا في إطار المرحلة الأولى من المشروع (التمويل الأصلي بقيمة 1.0 مليون دولار). أما التمويل الإضافي (3.99 مليون دولار) فيهدف إلى تمويل 120 مشروعا إضافيًا لتحقيق الهدف النهائي لفرص العمل غاية 2026.

- **الأهداف العامة**:
  - ✓ الإنعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل في الوسط الريفي.
  - ✓ تعزيز إدماج صغار المنتجين والتعاونيات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
  - ✓ دعم ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء.
  - ✓ تحسين الإنتاجية والتنافسية في القطاع الفلاحي والغذائي.

- **النتائج المحقّقة إلى مارس 2024 حسب التقارير المنشورة**:
  - ✓ عدد المستفيدين: 167 (مقابل 80 مستهدفًا أصلاً).
  - ✓ عدد مواطن الشغل المحدثة: 604 (تحقق الهدف 600).
  - ✓ نسبة الشباب المستفيدين: 58–66 % (الهدف 20 %).
  - ✓ نسبة النساء في مواطن الشغل: 20–24 % (الهدف 40 %).
  - ✓ زيادة الإنتاجية: 41 % من المستفيدين (الهدف 75 %).
  - ✓ زيادة الأرباح: 45 % من المستفيدين (الهدف 75 %).
  - ✓ نسبة رضا المستفيدين: 70 % (الهدف 90 %).

- **مكوّنات المشروع:**
  - ✓ المساعدة التقنية: تكوين ودعم فني للمؤسسات والجمعيات الريفية.
  - ✓ المنح غير المسترجعة: تمويل مشاريع إنتاج وتحويل وتسويق فلاحي وريفي.
  - ✓ التسيير والمتابعة: إدارة المشروع، المراقبة المالية، وتطبيق معايير البنك الدولي في الحوكمة والبيئة.

- **وثائق المشروع المنزلة على الموقع الرسمي للبنك الدولي**
  - ✓ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (CGES / ESMF).
  - ✓ خطة إشراك الأطراف المعنية (SEP / PMPP).
  - ✓ خطة إدارة اليد العاملة (LMP).
  - ✓ آليات الشكاوى (GRM).
  - ✓ تقارير تدقيق مالي (2021–2024).
  - ✓ تقارير متابعة التنفيذ (ISR – 2021 إلى 2024).
  - ✓ مذكرات التمديد وإعادة الهيكلة (2023 و2025).

III. تقديم مكتب الدراسات Influence consulting ومهمّته:

هو مكتب استشاري تونسي رائد في الاستراتيجية، الاتصال، والقيادة والتحول المؤسسي، يعمل على دعم المؤسسات، الحكومات، الشركات والمنظمات في تعزيز قدرتها على اتخاذ القرار، رفع فعاليتها التشغيلية، وتطوير حضورها وتأثيرها في محيطها.

- **مهمة مكتب الدراسات Influence consulting**
  - ✓ تحديد آثار المشروع اجتماعيا واقتصاديا على مختلف المستفيدين.
  - ✓ متابعة تنفيذ الأهداف المحددة في وثيقة قرض البنك الدولي.
  - ✓ تقييم مدى معرفة المستفيدين بآلية الشكاوى
  - ✓ تقييم حول مدى التزام المستفيدين بمعايير حماية البيئة
  - ✓ تقديم ملاحظات وتوصيات حول تنفيذ المشروع ومدى تحقيق الأهداف المبرمجة

IV. منهجية البحث الميداني لتقييم برنامج TRACE

لتحقيق أهداف الدراسة وتقديم تحليل معمق يقيم برنامج TRACE وتأثيره الميداني، اعتمد مكتب الدراسات "Influence Consulting" منهجية بحثية متكاملة تجمع بين الدقة العلمية والعمل الميداني. انطلقت هذه المنهجية من تحديد عينة متنوعة وممثلة تشمل فئات مختلفة من المستفيدين من البرنامج الذين تحصلوا على التمويل لمشاريعهم وكذلك المشاركون الذين لم يقبل طلبهم، وذلك في الولايات الثلاث المنتفعة وهي جندوبة والقيروان وقابس. وقد تم دمج أسلوبي البحث الكمي والنوعي بشكل متكامل؛ حيث قدم الاستبيان الكمي بيانات قابلة للقياس الكمي حول تجارب 40 مستفيدا. سمحت المقابلات النوعية شبه المنظمة مع مسؤولي البرنامج على المستوى الوطني والجهوي في التعمق في تفاصيل آليات المشاركة في TRACE ومتابعة التدريبات المبرمجة ثم التمتع بالمنحة، والتحديات التشغيلية، وتطور الإجراءات عبر نسخ البرنامج المختلفة.

هذا التكامل بين المقاربتين، الدراسية الميدانية والبحثية، مكن الخبراء من بناء فهم شامل ومتعدد الأبعاد لبرنامج TRACE، وتجاوز التحليل السطحي للوصول إلى استنتاجات دقيقة وتوصيات عملية قائمة على أسس واقعية.

أولا: جمع البيانات الأولية وتحليل المصادر الرسمية

تمثل هذه المرحلة الأساس الأولي لفهم إطار عمل برنامج TRACE، حيث اعتمد الباحثون على المصادر الرسمية المنشورة من قبل الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي (UTSS) وكذلك البنك الدولي. شملت هذه المصادر:

- التقارير الدورية لمختلف مراحل تنفيذ المشروع.
- الإعلانات عن فتح الترشحات ومعايير القبول.
- قوائم الملفات المقبولة والمرفوضة.
- برامج التدريب المقدمة للمستفيدين.

تم تحليل هذه الوثائق لتحديد:

1. **آليات التواصل المعتمدة:** المنصات الرقمية، الإذاعات، وسائل التواصل الاجتماعي...
2. **مدى التزام الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بالشفافية:** عبر متابعة نشر المعلومات بشكل دوري.
3. **نقاط الضعف المحتملة:** مثل الاعتماد الكلي على القنوات الرقمية في التسجيل، التي قد تستبعد الفئات الأقل مهارة في استخدام التقنيات الحديثة.
4. **نقاط القوة المستحسنة:** مثل المتابعة الجيدة والمرونة في التعامل مع مختلف المشاريع
5. **مدى تنوع المشاريع:** ملاءمة المشروع مع البيئة المحيطة واستيعابه للمخزون الطبيعي والبشري في جهته
6. **جاذبية البرنامج:** قدرة المشروع على جلب قطاعات متنوعة خاصة المؤسسات الصغرى المهيكلة أو شبه المهيكلة.

ثانيا: الدراسة النوعية عبر المقابلات شبه المنظمة

نفذ فريق البحث سلسلة من المقابلات المعمقة مع الأطراف المعنية ببرنامج TRACE على المستويين الوطني والجهوي:

- ✓ **المستوى الوطني:** لقاء مع الفريق المكلف من الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي لفهم استراتيجية البرنامج وإطار عمله.
- ✓ **المستوى الجهوي:** 3 لقاءات مع الفرق التنفيذية الجهوية في ولايات جندوبة والقيروان وقابس. هدفت هذه المقابلات إلى التعرف على المعلومات التالية:
  - آليات اختيار المشاريع ومعايير القبول خاصة منها التشغيلية والبيئية والاستدامة.
  - التحديات التي واجهت الفرق أثناء التنفيذ.
  - تقييم فعالية آليات المتابعة والتدريب.
  - آلية إدارة الشكاوى المطبقة.

تم تسجيل هذه المقابلات وتحليلها باستخدام منهجية التحليل الموضوعي ((Thematic Analysis لاستخلاص المحاور الرئيسية والتحديات الكبرى.

ثالثا: الدراسة الكمية عبر الاستبيان الميداني

تم تصميم استبيان موحد لجمع آراء المستفيدين من البرنامج في الولايات الثلاث المستهدفة وتصميم لقاءات استماع للمشاركين غير المستفيدي

تفاصيل العينة:

- ✓ **جندوبة:** 15 منتفع و4 غير منتفعين. أيام: 20 و21 و29 أكتوبر 2025
- ✓ **القيروان:** 15 منتفع أيام: 22 و23 أكتوبر و05 نوفمبر 2015
- ✓ **قابس:** 10 منتفعين و1 غير منتفع: أيام 6 و7 نوفمبر 2520

إجراءات جمع البيانات:

- ✓ تم اختيار العينة بطريقة عشوائية طبقية لضمان تمثيل جميع الفئات.
- ✓ أجريت الاستبيانات وجها لوجه لضمان فهم الأسئلة ودقة الإجابات.
- ✓ استغرق كل استبيان حوالي 30–35 دقيقة.

تم تحليل البيانات الكمية باستخدام البرامج الإحصائية لاستخلاص النتائج الرئيسية حول:

- ✓ مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة.
- ✓ تقييم فعالية آليات التواصل والشفافية.
- ✓ الحوكمة في ادارة مختلف مراحل برنامج تراسخ في نسخته الأولى والثانية
- ✓ تحديد أبرز الصعوبات التي واجهها المستفيدون.
- ✓ تحديد مدى احترام البرامج للشروط البيئية.
- ✓ تحديد مدى فعالية الية الشكاوى.

رابعا: التكامل بين المنهجيتين النوعية والكمية

تم دمج نتائج المقابلات والاستبيانات لتقديم تقييم شامل لبرنامج TRACE. سمح هذا التكامل:

- ✓ **تأكيد النتائج:** عبر مقارنة ما أشارت إليه المقابلات مع بيانات الاستبيان.
- ✓ **فهم أعمق:** لتفسير الأرقام والإحصاءات في ضوء الآراء والتجارب الشخصية.
- ✓ **تحديد الفجوات:** بين التصورات الرسمية للبرنامج وتجارب المستفيدين الفعلية.

خامسا: اعتبارات أخلاقية ومحددات البحث

- ✓ **السرية التامة:** تم ضمان عدم كشف هويات المشاركين في الاستبيان والمقابلات.
- ✓ **الموافقة المستنيرة:** تم الحصول على موافقة من جميع المشاركين قبل بدء الاستبيان.
- ✓ **الدقة والموضوعية:** تم تدريب فريق البحث على تجنب التحيز الشخصي أثناء جمع وتحليل البيانات.

V. النتائج:

يهدف برنامج "دعم التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية والمناطق الريفية في تونس" (TRACE)، حسب ممولية إلى دعم المبادرات الريفية التي تحقق فرص عمل فعلية في القطاع الزراعي والغذائي. ويمثل هذا البرنامج نموذجا مهما لبرامج البنك الدولي في تونس التي تحتاج التحليل والدراسة ليس فقط بسبب حجم التمويل أو عدد المشاريع المدعومة، بل أيضا لمدى جودة حوكمته، ومدى شفافيته واستدامته، وقدرته على الوصول الفعال إلى الفئات المستهدفة، ومدى وجود آليات ناجحة في إدارة الشكاوى والتعامل معها.

إن فهم تجربة المستفيدين من البرنامج والتعرف على تقييمهم لهذه الجوانب ليس مجرد ممارسة تقييمية روتينية، بل هو ركيزة أساسية لتحسين الأداء، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز الثقة بين الجهات المانحة والمجتمعات المحلية، وفي نهاية المطاف، تحقيق التأثير التنموي المنشود.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل مفصل ومبوب لنتائج استبيان أجري مع مجموعة من المستفيدين من برنامج TRACE، مع تركيز خاص على محاور:

- **الحوكمة والشفافية:** يشمل تقييم مدى وضوح الإجراءات التنظيمية وآليات اتخاذ القرار وإدارة البرنامج، ومدى إتاحة المعلومات للمستفيدين وضمان المساءلة.
- **الكفاءة التشغيلية:** يتناول أداء البرنامج من حيث جودة الخدمات وسرعة تنفيذ الأنشطة واستخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق الأهداف المرسومة.
- **إدارة الشكاوى:** يركز على مدى فعالية القنوات المخصصة لاستقبال الملاحظات والتظلمات، ومدى استجابة البرنامج لها بما يعزز الثقة والتفاعل الإيجابي مع المستفيدين.
- **توزيع المشاريع:** يحلل مدى عدالة وشفافية توزيع البرنامج والمشاريع بين الجهات والمناطق والمستهدفين من الشباب والنساء، ومدى توافقها مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المستهدفة.
- **الحوكمة البيئية والاجتماعية للبرنامج:** حيث يستعرض مدى التعريف بالخطة البيئية والاجتماعية، والتزام المستفيدين بالمتطلبات البيئية، وتطبيقهم للممارسات البيئية أثناء تنفيذ المشاريع، والحرص على مستلزمات الصحة والسلامة المهنية.

والغاية من هذا التحليل هي استخلاص الدروس المستفادة وتقديم توصيات عملية يمكن أن تساهم في تعزيز فعالية البرنامج وبرامج مماثلة في المستقبل، مما يضمن ألا تقتصر هذه المبادرات على الدعم المالي، بل تكون أداة فعلية لتمكين المجتمعات الريفية وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

تكمن أهمية هذا التقرير في كونه يعطي **صوتا للمستفيدين أنفسهم**، وهم الشريحة الأكثر معرفة بالواقع العملي للبرنامج والتحديات التي تواجههم. فبينما تقدم التقارير الرسمية صورة عامة عن الأداء، تأتي آراء المستفيدين المباشرة لتضيف **عمقا ودقة في تقييم جوانب الحوكمة والشفافية**. فعلى سبيل المثال، يقيم التقرير مدى سهولة الوصول إلى المعلومات حول البرنامج، ووضوح الوثائق المقدمة للمستفيدين، وجودة عملية المرافقة حتى إعداد ملفات التمويل والوصول الى التمتع به، كعوامل حاسمة في شعور المستفيد بالعدالة والمساواة في الفرص. كما تشكل معرفة المستفيدين بآلية الشكاوى وثقتهم في فعاليتها مؤشرا أساسيا على جودة نظام حوكمة البرنامج وقدرته على التصحيح الذاتي.

علاوة على ذلك، يكشف تحليل توزيع المشاريع حسب النوع والولاية والمعتمدية ونوع النشاط الاقتصادي عن **مدى شمولية البرنامج وقدرته على الوصول إلى مختلف الفئات والمناطق**، بما في ذلك النساء والشباب والمناطق الأكثر احتياجا. ويسلط التحليل الضوء أيضا على **الكفاءة التشغيلية للبرنامج من خلال تقييم مدى قدرة المستفيدين على تنفيذ أنشطة مشاريعهم** كما خططوا لها، والصعوبات الإدارية والتشغيلية التي واجهوها، وهو ما يعكس بشكل غير مباشر **فعالية الدعم المقدم وجودة الإعداد والتخطيط المسبق**.

إن هذا التقرير، من خلال الغوص في هذه التفاصيل الدقيقة، يسعى **لتقديم رؤية شاملة ومتوازنة، تساعد في فهم العوامل التي تساهم في نجاح أو إخفاق مثل هذه البرامج**، وبالتالي، **تقديم توصيات قائمة على أدلة ملموسة** لتصميم وتنفيذ برامج تنموية أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات المجتمعات المستهدفة.

1. منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة وتقديم تحليل معمق لحوكمة برنامج TRACE وتأثيره الميداني، اعتمد مكتب الدراسات "Influence Consulting" منهجية بحثية متكاملة تجمع بين الدقة العلمية والعمق الميداني. انطلقت هذه المنهجية من تصميم عينة متنوعة وممثلة تشمل فئات مختلفة من المستفيدين من البرنامج. وكذلك شمل البحث مشاركين قدموا طلب استفادة ولم تقبل ملفاتهم. وذلك في الولايات الثلاث المعنية وهي جندوبة والقيروان وقابس. وقد تم دمج أسلوبي البحث الكمي والنوعي بشكل متكامل؛ فبينما قدم الاستبيان الكمي بيانات قابلة للقياس الكمي حول تجارب وتصورات 40 مستفيدا، سمحت المقابلات النوعية شبه المنظمة مع مسؤولي البرنامج على المستوى الوطني والجهوي بالغوص في تفاصيل آليات العمل، والتحديات التشغيلية، وتطور الإجراءات عبر نسخ البرنامج المختلفة. هذا التكامل بين المقاربتين، الميدانية والمكتبية، مكن الباحثين من بناء فهم شامل ومتعدد الأبعاد لبرنامج TRACE، وتجاوز التحليل السطحي للوصول إلى استنتاجات دقيقة وتوصيات عملية قائمة على أسس واقعية.

أما بخصوص العينة غير المنتفعة فقط تم القيام ببحث نوعي تمثل في حوار مع 5 غير منتفعين في كل من ولايتي جندوبة وقابس حول ظروف المشاركة وأسباب عدم قبول ملفاتهم وهل استعملوا الية الشكاوى.

يعتمد هذا التقرير في تحليله على بيانات استبيان تم جمعها من مستفيدي برنامج TRACE، والذي يهدف إلى تقييم تجربتهم في مختلف مراحل المشروع. ويغطي الاستبيان مجموعة واسعة من المواضيع، تشمل المعلومات الديموغرافية للمستفيدين، وطبيعة مشاريعهم، وتجربتهم عندي تقديم طلب التمويل والحصول عليه، وآراؤهم حول حوكمة البرنامج وشفافيته، والأثر الاقتصادي لمشاريعهم، والتزامهم بالمعايير البيئية والاجتماعية، وتفاعلهم مع آلية الشكاوى. وقد تم تصميم منهجية التحليل لتحويل هذه البيانات الأولية إلى معطيات منظمة وقابلة للقياس، يمكن من خلالها تقييم أداء البرنامج في المحاور المحددة مسبقاً: الحوكمة والشفافية، وإدارة الشكاوى، والكفاءة التشغيلية، وتوزيع المشاريع، والنوع الاجتماعي (الجندرة).

وتتمثل الخطوة الأولى في المنهجية في المعالجة الأولية للبيانات، حيث تم تنظيفها وتصنيفها استعداداً للتحليل الكمي والنوعي. وقد ركز التحليل الكمي على حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات المختلفة، مثل نسبة الذكور مقابل نسبة الإناث بين المستفيدين، وتوزيع المشاريع حسب نوع النشاط الاقتصادي ومستوى التعليم والولايات، ومعدل الدرجات التي أسندها المستفيدون لمستويات الوصول للمعلومات ووضوح الوثائق وجودة المرافقة. على سبيل المثال، تم احتساب نسبة المستفيدين الذين أبدوا معرفتهم بوجود آلية شكاوى، ونسبة من قدموا شكاوى بالفعل، ونسبة من تم الرد على شكاويهم. كما تم تحليل البيانات المتعلقة بخلق فرص العمل، سواء المباشرة أو غير المباشرة، واستدامتها، وتقييم المردودية المالية للمشاريع بعد الحصول على المنحة.

أما فيما يتعلق بتحليل الحوكمة والشفافية، فقد تم التركيز على مجموعة من المؤشرات المشتقة من أسئلة الاستبيان. فمثلاً، تم تقييم "سهولة الوصول للمعلومات حول البرنامج" من خلال متوسط الدرجات على مقياس من 1 إلى 5 (حيث 1 تعني سهلة جدا و5 تعني صعبة جدا). كما تم اعتبار إجابات المستفيدين حول "وضوح الوثائق" و"جودة المرافقة" مؤشرات على مدى شفافية الإجراءات وجودة الدعم المقدم.

أما بالنسبة لإدارة الشكاوى، فتم تحليل نسبة المستفيدين الذين علموا بوجود آلية للشكاوى، ومن ثم نسبة من قدموا شكاوى بالفعل، وموضوعات هذه الشكاوى، وما إذا كان قد تم الرد عليها أم لا. وتعتبر هذه المؤشرات حاسمة في تقييم فعالية الآليات الموضوعة لمعالجة المشكلات التي قد تواجه المستفيدين.

وفيما يتعلق بالكفاءة التشغيلية، فقد تم الاعتماد على إجابات المستفيدين حول مدى قدرتهم على تنفيذ جميع أنشطة مشاريعهم المخطط لها باستخدام الموارد المتاحة، والصعوبات الإدارية والتشغيلية التي واجهوها.

أما تحليل توزيع المشاريع والجندرة، فقد تضمن دراسة توزيع المستفيدين حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي والولاية، بالإضافة إلى توزيع المشاريع حسب نوعها ونوعية النشاط الاقتصادي. ويهدف هذا التحليل إلى فهم مدى شمولية البرنامج وقدرته على الوصول إلى مختلف الفئات المستهدفة. ومن المهم ملاحظة أن بعض الحقول في البيانات

الأصلية كانت فارغة، وقد تم التعامل معها في التحليل من خلال استبعادها من حساب النسب المئوية عند الحاجة، مع الإشارة إلى ذلك في النتائج عند الاقتضاء. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه المنهجية تعتمد بشكل كامل على البيانات المقدمة في الاستبيان، وبالتالي فإن النتائج والتوصيات ستكون محدودة بنطاق هذه البيانات ودقتها.

وتمثلت مراحل إعداد التقرير النهائي في الخطوات التالية:

1. تجميع معطيات حول المشروع في المواقع الالكترونية الرسمية للبنك الدولي والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.
2. تحليل الوثائق والتقارير المتعلقة بالمشروع وكافة التفاصيل المتعلقة بتنفيذه وتجميع معطيات حول مدى تقدم المشروع ونجاعته ومدى استعمال الية الشكوى المنصوص عليها ضمن اتفاقية القرض.
3. التواصل مع وحدة إنجاز المشروع عن طريق مراسلة لطلب مقابلة رسمية لتقديم المشروع وسبل التعاون لتنفيذه.
4. التواصل مع الجهات المعنية مثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بتنفيذ مكونات المشروع بما في ذلك دعم صغار المنتجين وتعزيز ريادة الأعمال الريفية وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية عن طريق طلب نفاذ إلى المعلومة.
5. إعداد وتوزيع استبيان "كمي" حول مدى تحقق الأهداف المرجوة من المشروع لجمع بيانات نوعية حول تأثير المشروع، مع التركيز على قصص النجاح والتحديات التي واجهها المستفيدون.
6. تحرير تقرير شامل يتضمن نتائج تحليل بيانات المستفيدين وتقييم المشروع ومدى تحقيق أهدافه وتقديم توصيات للبنك الدولي ومختلف المتدخلين.

2. تقديم عينة المستجوبين وخصائصهم

- **الجنس**: الإناث 67.5%، مقابل 32.5% من الذكور.
- **معدل الأعمار**: الفئة العمرية الأكثر تمثيلا هي بين 36-50 سنة بنسبة 45%، تليها الفئة العمرية بين 18-35 سنة ~~14~~ 35%.
- **المستوى التعليمي**: المستوى الجامعي بنسبة.57.5%، يليه المستوى الثانوي بنسبة 25%.
- **الأصناف**: المشاريع الفردية بنسبة 70%، مقابل 15.5% للشركات الصغيرة والمتوسطة (PME)، وبنسبة 12,5% للجمعيات التنموية فلاحية.

3. الصعوبات التي واجهها فريق العمل

- اتساع مساحات التغطية بين مختلف المعتمديات والعمادات.
- صعوبة الحصول على أرقام وعناوين المستفيدين.
- عدم تواجد المسؤول عن المشروع أحيانا.

4. جدول بيانات عملية الاستبيان

المحور	محتوى البيانات
العينة	تتكون العينة من عدد 40 مستفيد من المشروع تم التواصل معهم واستجوابهم موزعين كالآتي: - 10 مستفيدين من ولاية قابس - 15 مستفيدا من ولاية القيروان - 15 مستفيدا من ولاية جندوبة
أهم محاور الاستبيان	دراسة كمية أجريت من خلال مسح تجريبي قائم على العينة العشوائية والمعتمديات المنتفعة، وطبيعة المشروع. متغيرات الضبط هي: الجنس، والعمر، والفئة الاجتماعية.
الأشخاص موضع الاهتمام	- المنتفعين مباشرة ببرنامج TRACE - منتفعين بطريقة غير مباشرة من البرنامج - المسؤولون على برنامج TRACE بالفروع الجهوية للاتحاد التونسي للتضامن (قابس، جندوبة والقيروان)
تواريخ إجراء اللقاءات الميدانية	تم إجراء اللقاءات الميدانية خلال: - أيام 14 و15 و21 أكتوبر 2025 بولاية جندوبة - أيام 22 و29 أكتوبر، و5 نوفمبر 2025 بولاية القيروان - أيام 6 و7 نوفمبر 2025 بولاية قابس.
طريقة تجميع المعلومات	طريقة جمع البيانات: تمت من خلال اللقاء وجها لوجه من خلال إدارة استبيان باللغة العربية العامية وباستخدام الأوراق والكمبيوتر وتصوير عينات من المشاريع
مكان تجميع المعلومات	ولايات جندوبة، القيروان وقابس المقر الرسمي للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي مقر الاتحاد التونسي للتضامن بولاية جندوبة مقر الاتحاد التونسي للتضامن بولاية القيروان مقر الاتحاد التونسي للتضامن بولاية قابس

يكشف التحليل المفصل لبيانات الاستبيان الذي شمل 40 مستفيدا من برنامج TRACE عن مجموعة من النتائج الهامة التي ترسم صورة متعددة الأبعاد لتجربة المستفيدين وأداء البرنامج في محاور الحوكمة والشفافية والأثر التشغيلي والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. سنقسم هذا التحليل إلى عدة محاور رئيسية لتسهيل فهم هذه النتائج واستخلاص الدروس منها.

5. نتائج الاستبيان الكمي

1.5 الوصول إلى المعلومات والشفافية: تقييم سهولة الوصول ووضوح التواصل:

يعد الوصول السهل للمعلومات والشفافية في الإجراءات حجر الزاوية في أي برنامج تنموي ناجح، فهما يضمنان تكافؤ الفرص ويبنيان الثقة بين مديري البرنامج والمستفيدين. وقد ركز الاستبيان على عدة جوانب لتقييم هذه المحاور الهامة.

فيما يتعلق بكيفية علم المستفيدين ببرنامج TRACE، أظهرت النتائج أن **وسائل التواصل الاجتماعي أساسا الفايسبوك كانت القناة الأكثر شيوعا**، حيث ذكر **(نسبة 43.3%)** أنها كانت مصدر معرفتهم بالبرنامج. تليها "**العلاقات الخاصة:** مثل صديق أو مسؤول في البرنامج" والتي ذكرها (نسبة 36.7%). بينما كانت مصادر أخرى مثل الإذاعة، تلفزة أو الصحافة المكتوبة" أقل بكثير. ويشير هذا التوزيع إلى أن البرنامج اعتمد بشكل كبير على القنوات غير الرسمية وشبكات العلاقات في الوصول إلى المستفيدين المحتملين، بالإضافة إلى فعالية وسائل التواصل الاجتماعي.

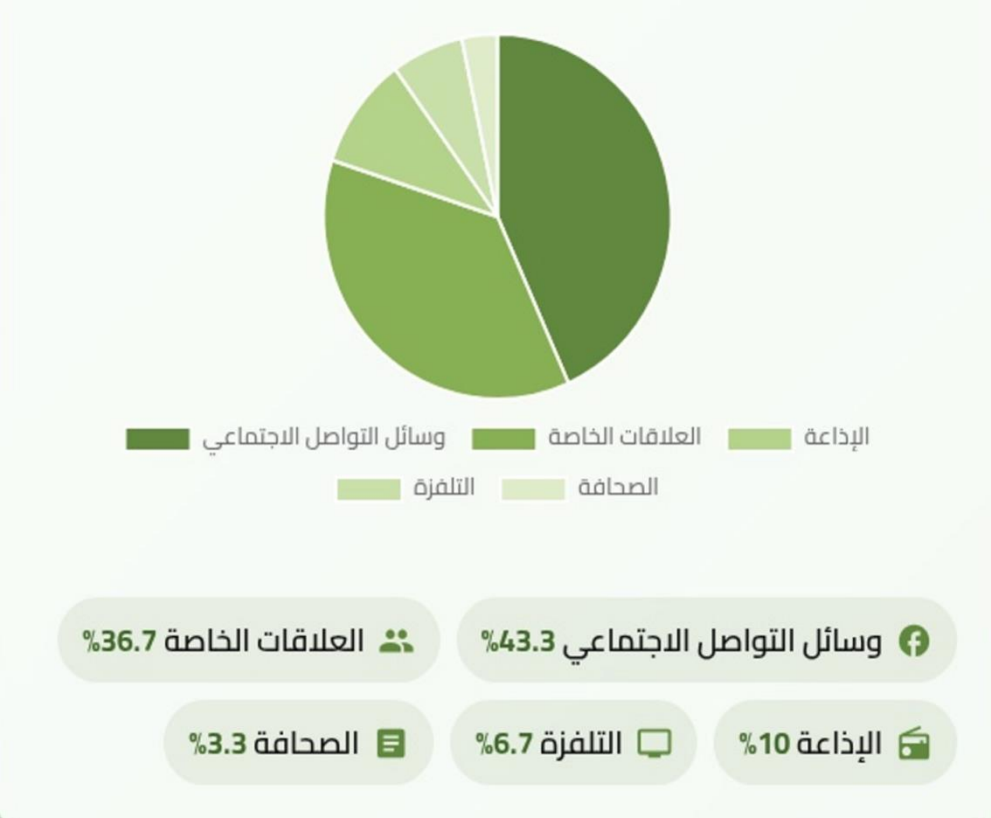

ورغم نجاح هذه الوسائل في الوصول إلى شريحة واسعة، بالنظر الى عدد المشاركين في البرنامج من خلال التسجيل عبر الموقع الرسمي لاتحاد التضامن الاجتماعي. إلا أن **الاعتماد الكبير على العلاقات المؤسساتية وأحيانا الخاصة، قد يثير تساؤلات حول مدى شمولية الوصول وعدالة توزيع المعلومات بين جميع الفئات المستهدفة دون تمييز.** كما أن التعويل على فضاء التواصل الاجتماعي قد يقصي جزءا من المستفيدين الاحتمالين الذين لا يستعملون هذه الوسائل. هذا ما يفسر طبيعة المستفيدين الذين التقينا بهم في مختلف الولايات وهم في الأغلب من الفئات القادرة على استعمال الوسائل التكنولوجية بسهولة.

وقد تم تقييم سهولة الوصول للمعلومات حول البرنامج، من خلال الاستبيان، على مقياس من 1 (سهلة جدا) إلى 5 (صعبة جدا). وكانت النتائج إيجابية بشكل عام، حيث **أفاد نسبة 56.7% أن الوصول للمعلومات كان "سهلا جدا" ونسبة 33.3% وجدوه "سهلا"**. ولم يذكر أي مستفيد أن الوصول كان "صعبا جدا".

أما فيما يخص وضوح الوثائق المقدمة للمستفيدين، كانت النتائج أيضا إيجابية جدا، حيث أجاب 32 مستفيدا (بنسبة 80%) بنعم على سؤال "هل كانت الوثائق واضحة المعلومات؟". وهذا يشير إلى أن **غالبية المستفيدين وجدوا الوثائق المقدمة لهم مفهومة وشاملة.**

كما تم تقييم جودة المرافقة المقدمة للمستفيدين عند إعداد ملفات المشاركة والحصول على التمويل. وقد **أظهرت النتائج أن 36 مستفيدا (بنسبة 90%) تمت مرافقتهم بشكل جيد جدا.**

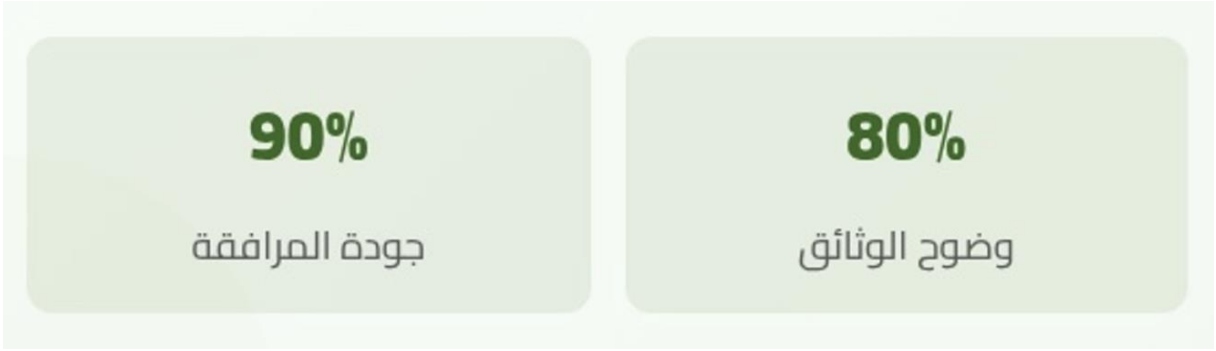

كانت الغالبية العظمى راضية جدا على المرافقة. وبشكل عام، **تشير هذه المؤشرات إلى أن منفذي برنامج TRACE قد أدو أداء جيدا فيما يتعلق بنسج علاقة ثقة ومتابعة مع المستفيدين** من خلال السؤال عبر الهاتف وإتاحة المعلومات للمستفيدين والتوجيه الجيد ان لزم الأمر. مثلا تم توجيه أحد المستفيدات الى استعمال أنواع من الدباغة البيولوجية الطبيعية، صديقة للبيئة، لكي تستعملها في انتاج "الحايك" بدلا عن استعمال الدباغة المصنعة غير الصديقة للبيئة. مع التأكيد على وجود هامش للتحسين في ضمان تبني الحوكمة البيئية والوصول الى المعلومات اللازمة بشكل أكثر رسمية وتوازنا لتقليل الاعتماد على المقاربات الذاتية.

2.5 إدارة الشكاوى: آليات المشاركة والفعالية في المعالجة

تعتبر آليات إدارة الشكاوى جزءا لا يتجزأ من أنظمة الحوكمة الفعالة في أي مشروع تنموي، فهي توفر قناة رسمية للمستفيدين للتعبير عن مخاوفهم والإبلاغ عن المشكلات، وبالتالي تساهم في تحسين المساءلة والتصحيح المستمر لأداء البرنامج. وقد ركز الاستبيان على تقييم وعي المستفيدين بوجود آلية شكاوى واستخدامهم لها.

أظهرت النتائج أن **الغالبية العظمى من المستفيدين غير مدركين لأهمية وجود آلية شكاوى رسمية**. فمن بين 40 مستفيدا، عبّر 38 مستفيدا أنهم ليس لديهم علم بهذه الالية وكيفية عملها. وهذا يشير إلى وجود فجوة كبيرة في التواصل حول هذه الآلية المهمة، مما يقلل من فعاليتها ويحرم البرنامج من مصدر حيوي للتغذية الراجعة من المستفيدين. كما أن كل المستجوبين الأربعين عبروا عن عدم استعمالهم لألية الشكاوى ولم يقدموا أي شكوى، على اعتبار، أنه ليس لديهم ما يشتكون منه، وأن كل طلباتهم واستفساراتهم تمر عبر التواصل من خلال الهاتف أو WhatsApp.

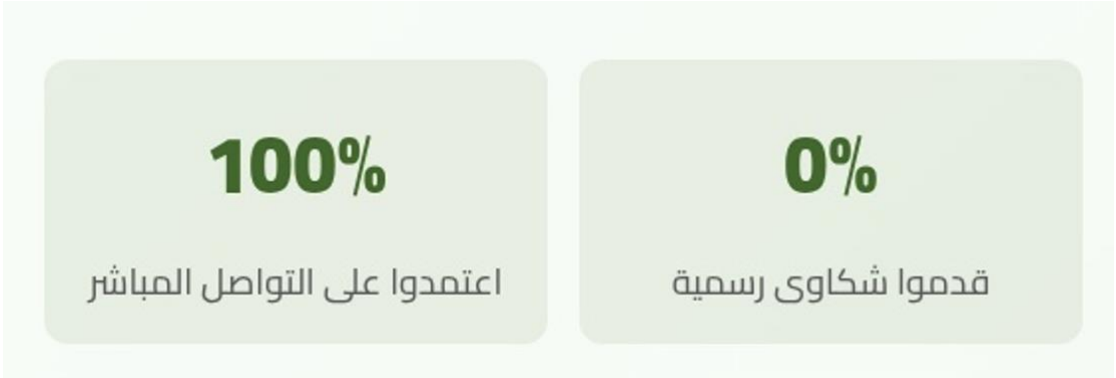

وبناء عليه، تدعو هذه النتائج إلى إعادة النظر في استراتيجية التواصل الخاصة بآلية الشكاوى. فمن الواضح أن مجرد وجود الآلية لا يكفي، بل **يجب أن يتم تدريب جميع المستفيدين على استعمالها بشكل فعال وواضح في مراحل مبكرة من تعاملهم مع البرنامج، مع شرح كيفية استخدامها والضمانات الموجودة لضمان السرية والمعالجة العادلة.**

إن عدم معرفة الغالبية الساحقة من المستفيدين بأهمية ودور آلية للشكاوى قد يعني أن هناك مشكلات أو تحديات تواجههم ولا يجدون وسيلة رسمية للتعبير عنها، مما قد يؤثر سلبا على رضاهم العام وأداء مشاريعهم. كما أن عدم وجود شكاوى مقدمة من طرف المنتفعين بالبرنامج لا يعني بالضرورة عدم وجود مشكلات، بل قد يكون مؤشرا على عدم فهم الآلية أو الخوف من استعمالها.

وقد عبر جزء من المنتفعين من البرنامج، مثلا على قلقهم وطول انتظارهم، نتيجة للتأخر الحاصل في عملية شراء معداتهم، لما يشوب هذه العملية من إجراءات لازمة وتعقيدات وصعوبات، وأحيانا بيروقراطية خارجة عن نطاق اتحاد التضامن. ولكن هذا لم يدفعهم للشكوى بطريقة رسمية.

إن تعزيز ثقافة الإبلاغ عن المشكلات وضمان شفافية وإجراءات واضحة لمعالجة الشكاوى يصبح أمرا حيويا لتحسين حوكمة البرنامج وأدائه. ويجب أن ترافق هذه الجهود حملات توعية مستمرة وتوضيح الخطوات العملية لتقديم الشكاوى، مع ضمان السرية التامة وتقديم تغذية راجعة للمشتكين حول الإجراءات المتخذة.

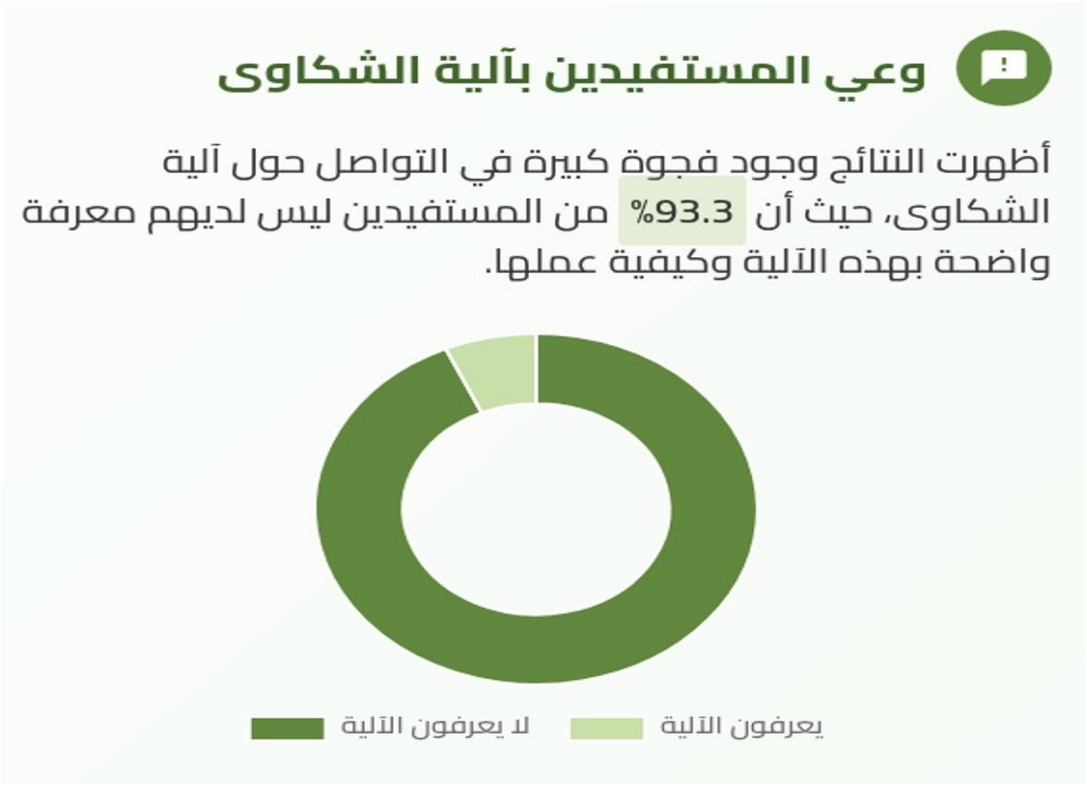

3.5 الكفاءة التشغيلية للمشاريع: التنفيذ، التحديات، والأثر الاقتصادي

تكشف بيانات الاستبيان عن صورة معقدة ومتفاوتة حول الكفاءة التشغيلية للمشاريع المدعومة من برنامج TRACE، وذلك من خلال تحليل قدرة المستفيدين على تنفيذ خططهم، والصعوبات التي واجهوها، والأثر الاقتصادي لمشاريعهم من حيث خلق فرص العمل والمردودية المالية.

فيما يتعلق بمدى قدرة المستفيدين على تنفيذ جميع أنشطة مشاريعهم المخطط لها باستخدام الموارد المتاحة، **أظهرت النتائج أن بنسبة 70.7% من المستجوبين تمكنوا من تنفيذ جميع الأنشطة**، بينما أفاد 20.3% بأنهم لم يتمكنوا من ذلك. وهذا يشير إلى جودة حوكمة المشاريع ومتابعتها رغم الظروف السوقية وصعوبات الترويج التي أشار اليها المستجوبون وقد لا حظنا في عديد الزيارات، تطويرا في المشاريع يفوق توقعات، خاصة تلك المشاريع المتعلقة بالصناعات التحويلية والفلاحية، على عكس المشاريع المتعلقة بتربية النحل وصناعة الأجبان والتي تتأثر بحالة السوق بشكل كبير. **فيما يخص المستجوبين الذين لم يتمكنوا من تنفيذ جميع أنشطتهم، هم في الأغلب متأخرين في الحصول على معداتهم أو واجهتهم صعوبات في تسويق سلعهم**. وتؤكد هذه النتائج على أهمية الدعم الفني والمساندة المستمرة للمستفيدين لمواجهة هذه الصعوبات، خاصة التشغيلية منها حتى نضمن لهم الاستدامة.

فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي للمشاريع، أظهرت النتائج **نسبة 63.3% تمكنوا من خلق وظائف جديدة مباشرة، بينما أفاد 36.7% بأنهم لم يخلقوا وظائف جديدة**. والملاحظ أن هناك من تحسنت وظيفتهم وضمنت لنفسها الاستمرارية، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغرى والمجامع المهنية التي استفادت من موارد مكنتها من استغلالها في الإنتاج أو في تحسين جودة خدماتها بالنسبة للمؤسسات الصغرى، أو من توفير نشاط إضافي له تأثير على موارد رزغ أعضاء المجامع الذي وصل أدها الى 23 منتفع من البرنامج، بينما تحصل 700 منتمي الى تعاونية على جودة مياه سقي أفضل بفضل تمويل TRACE.

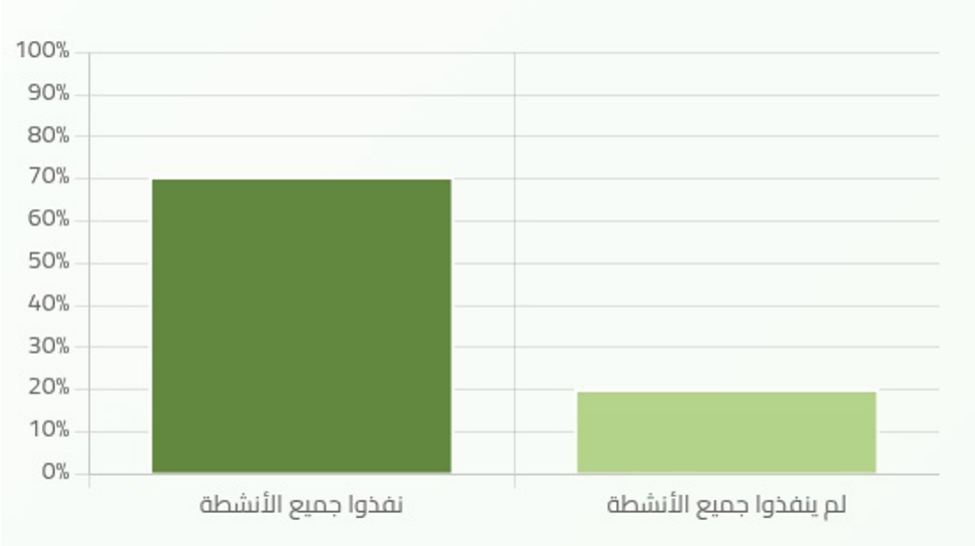

أما عدد الوظائف المحدثة فيتراوح بين 1 الى 5 وظائف، أجاب **50 % من أصحاب هذه المشاريع أنها وظائف قارة، بينا اعتبر الباقون أن صعوبة السوق وطبيعة النشاط تجعل من هذه الوظائف موسمية أو مؤقتة. كما أفاد المستفيدون بوجود وظائف غير مباشرة ناتجة عن مشاريعهم يصعب تقدير عددها تقريبا.**

وعند تقييم المردودية المالية للمشاريع بعد التمتع بمنحة TRACE على مقياس من 1 (مردود ضعيف) إلى 5 (مردود جيد جدا)، كانت التقييمات إيجابية بشكل عام، مما يشير إلى **ارتفاع مستوى الرضا عن المردودية المالية للمشاريع المدعومة.**

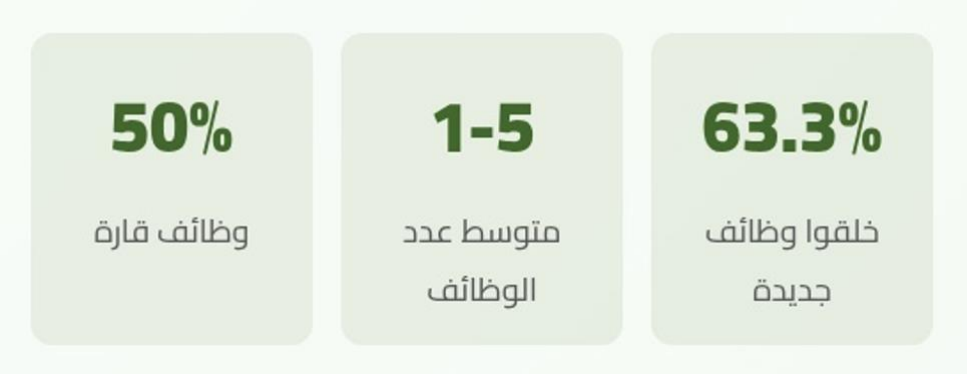

فيما يخص تغطية المنحة للنفقات، أجاب 80**% من المستفيدين بأن المنحة لم تغط كافة نفقات مشروعهم**، بينما قال البقية أنها غطت كافة النفقات. وتؤكد هذه النتائج على أن برنامج TRACE قد ساهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء المالي للمشاريع المدعومة وخلق فرص عمل، رغم التحديات التشغيلية والتسويقية التي واجهتها بعض المشاريع ونقص التمويل الكامل.

4.5 الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية: الوعي والممارسة

يعد الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية جانبا حيويا في برامج التنمية المستدامة، ويظهر برنامج TRACE اهتماما بهذا الجانب، كما يتضح من وجود "Cadre de Gestion Environnementale et Sociale (CGES)[1]" الذي يحدد المخاطر والإجراءات اللازمة. وقد ركز الاستبيان على تقييم وعي المستفيدين بهذه الالتزامات وممارساتهم الفعلية.

أولاً، فيما يتعلق بحضور جلسات التعريف بالخطة البيئية والاجتماعية، أظهرت النتائج أن 32 مستفيدا (بنسبة 80%) يتذكرون حضور هذه الجلسات، بينما لم يتذكرها 8 مستفيدين (بنسبة 20%). وهذا يشير إلى أن غالبية المستفيدين تعرضوا لمعلومات حول الالتزامات البيئية والاجتماعية المتوقعة منهم.

[1] http://www.endarabe.org.tn/wp-content/uploads/2021/03/TRACE-CGES-Enda_F%C3%A9v-2021.pdf

ثانيا، عندما سئل المستفيدين عما إذا كانت **الالتزامات البيئية والاجتماعية واضحة بالنسبة لهم، أجاب 86.7% بنعم، بينما أجاب 13.3% منهم بـ "لا"**. وهذا يؤكد على فعالية جلسات التعريف في توضيح هذه الالتزامات لأغلبية المشاركين.

ثالثا، تم تقييم مدى تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية خلال تنفيذ المشروع في ثلاثة مجالات رئيسية: إدارة النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والصحة والسلامة للموظفين، وذلك على مقياس تقييم فردي. فيما يتعلق بإدارة النفايات، كان متوسط التقييم 4.03 /5(من أصل 34 إجابة)، مما يشير إلى تطبيق جيد لهذه الممارسات.

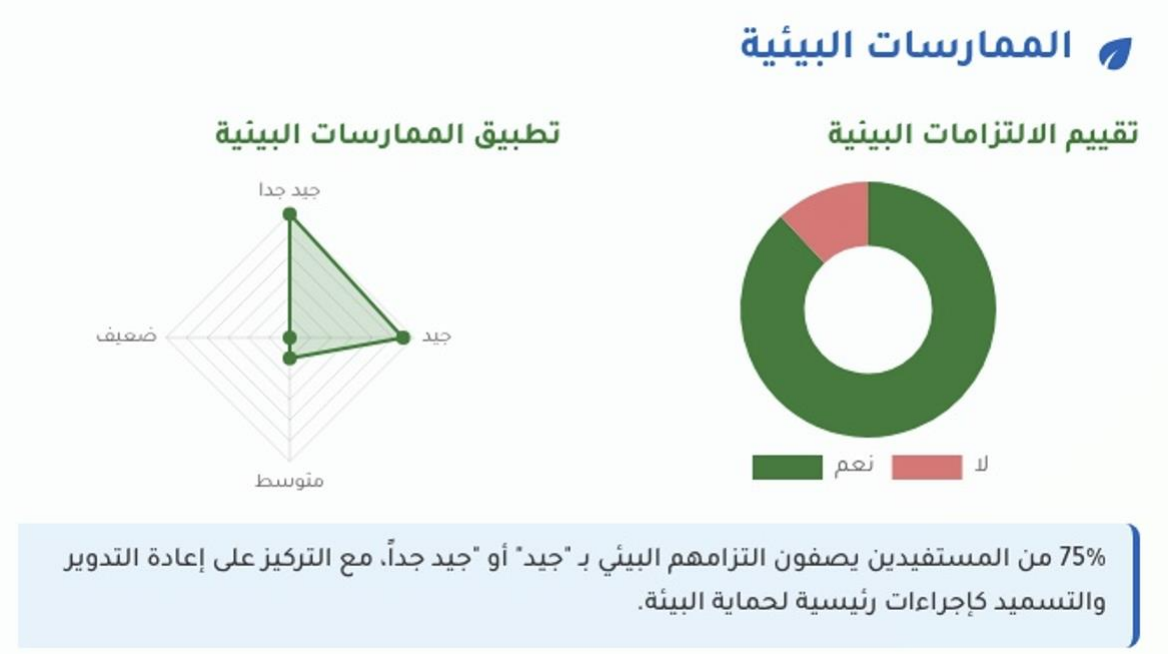

أما بالنسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية، فكان متوسط التقييم 4.39 من 5 (من أصل 37 إجابة)، وهو مؤشر إيجابي جدا. وفيما يتعلق بالصحة والسلامة للموظفين، كان متوسط التقييم 4.11 (من أصل 37 إجابة)، وهو أيضا تقييم جيد.

وبشكل عام، عندما طلب من المستفيدين وصف التزام مشروعهم بالجوانب البيئية والاجتماعية، كانت الإجابات إيجابية. فمن بين 39 مستفيدا أجابوا على هذا السؤال، وصف 23 مستفيدا الالتزام بـ "جيد جدا"، و10 مستفيدين بـ "جيد"، و6 مستفيدين بـ "متوسط". ولم يصف أي مستفيد الالتزام بـ "ضعيف" أو "ضعيف جدا".

رابعا، عندما سئل المستفيدين عن الإجراءات التي يتخذونها لضمان حماية البيئة، ذكر العديد منهم إجراءات محددة مثل "التدوير"، "إعادة رسكلة النفايات"، "تحويل المواد العضوية إلى سماد"، "التسميد"، "التحويل إلى سماد"، "رسكلة"، "إعادة رسكلة وتوظيف"، "تدوير ورسكلة". وهذا يدل على وعي المستفيدين وتطبيقهم العملي لممارسات صديقة للبيئة.

بشكل عام، **تشير هذه النتائج إلى أن برنامج TRACE كان ناجحا نسبيا في نشر الوعي بالالتزامات البيئية والاجتماعية وتشجيع المستفيدين على تطبيقها، مما يعكس فعالية آلية CGES الموضوعة.**

5.5 توزيع المشاريع والخصائص الديموغرافية للمستفيدين: شمولية البرنامج والتركيز الجغرافي

يكشف تحليل توزيع المشاريع والخصائص الديموغرافية للمستفيدين عن صورة مهمة حول شمولية برنامج TRACE وقدرته على الوصول إلى مختلف الفئات والمناطق المستهدفة.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمستفيدين داخل الولايات المستفيدة، فانه كان متوزعا في عديد الجهات دون تمييز، وقد شمل قرى وتجمعات سكنية بعيدة عن المركز. **ويشير هذا التنوع إلى أن البرنامج قد وصلت جهوده إلى هذه المناطق المستهدفة، والتي قد تكون ذات أولوية في خطط التنمية الزراعية والريفية.**

فيما يتعلق بنوع المشاريع (Project Type)، كانت الغالبية العظمى من المشاريع فردية (بنسبة 70%)، حسب العينة العشوائية. مقابل 15.5% للشركات الصغيرة والمتوسطة (PME)، وبنسبة 12,5% للجمعيات التنموية فلاحية. (GDA) وهذا يعكس **تركيز البرنامج على دعم المبادرات الفردية الصغيرة.**

أما بالنسبة لنوعية النشاط الاقتصادي (Economic Activity Type)، فكانت متنوعة، حيث برزت أنشطة:

- "تربية الدجاج" (5 مشاريع)،
- "تربية النحل" (7 مشاريع)،

- "تقطير الزيوت" (9 مشاريع)،
- "صناعات تقليدية" (7 مشاريع)،
- "صناعات تحويلية" (8 مشاريع)،
- و"زراعة" (4 مشاريع)،
- بالإضافة إلى أنشطة أخرى مثل "الخدمات" و"التجارة إلكترونية".

فيما يتعلق بالخصائص الديموغرافية للمستفيدين، أظهرت النتائج تفوقا للإناث على الذكور. فمن بين 40 مستفيدا، كانت نسبة الاناث 67.5% أي 27 امرأة، مقابل 13 ذكرا مستفيدا (بنسبة 32.5%). وهو ما يشير إلى **نجاح البرنامج في الوصول إلى المرأة الريفية وتمكينها اقتصاديا.**

وفيما يتعلق بالعمر، كانت الفئة العمرية الأكثر تمثيلا هي 36–50 سنة 18 مستفيدا بنسبة 45%، تليها الفئة العمرية 18–35 سنة 14 مستفيدا بنسبة 35%.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فكان الأعلى تمثيلا هو المستوى الجامعي 23 مستفيدا، بنسبة.57.5%، يليه المستوى الثانوي، 10 مستفيدين، بنسبة 25%.

ويشير هذا التوزيع إلى أن **البرنامج نجح في جذب حملة الشهادات العليا، مما قد يعكس طبيعة المشاريع المدعومة التي تتطلب مستوى معينا من التعليم والتخطيط وقدرة على استيعاب دورات التكوين.**

6.5 تمكين المرأة في المشاريع الريفية

يبرز برنامج TRACE كأداة فعالة في تمكين المرأة اقتصاديا في المناطق الريفية التونسية، حيث **تشير بيانات الاستبيان إلى مشاركة واسعة للإناث كمسيرات لمشاريع مدعومة من البرنامج**. هذه النسبة المرتفعة تعكس التزام البرنامج بالمساواة بين الجنسين وقدرته على الوصول إلى الفئة النسائية وتشجيعها على المبادرة الريادية. وتتنوع مشاريع النساء بين أنشطة زراعية وحيوانية وصناعية وتحويلية وخدمية، مما يدل على مرونة البرنامج في استيعاب مختلف أنواع المبادرات النسائية. فمثلاً، نجد مشاريع لنساء في مجالات دبغ الصوف وصناعة الحايك القروي، وتربية الدجاج، وصناعة الأجبان، وتجفيف وتحويل المواد الفلاحية، وتقطير الزيوت، والتجارة الإلكترونية، وغيرها.

ورغم هذا التمثيل الإيجابي، إلا أن تحليل أعمق للبيانات قد يكشف عن **تحديات خاصة تواجهها المرأة الريفية. على سبيل المثال، قد تكون الوصول إلى التمويل والموارد أكثر صعوبة على النساء، كما قد يواجهن تحديات ثقافية واجتماعية تحد من قدرتهن على المشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية**. ورغم أن الاستبيان الحالي لا يوفر بيانات مباشرة حول هذه التحديات، إلا أن الاهتمام بدراستها مستقبلاً يمكن أن يساعد في تصميم برامج أكثر فعالية لدعم المرأة الريفية. كما أن تتبع الأثر طويل الأمد لهذه المشاريع على تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وتحسين وضعها داخل مجتمعها المحلي يعتبر أمرا بالغ الأهمية لتقييم نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه التنموية الشاملة.

6. نتائج الاستبيان النوعي مع متقدمين لم يستفيدوا من برنامج TRACE

تم إجراء استبيان نوعي شمل خمسة متقدمين لم يستفيدوا من برنامج "TRACE" للدعم والمساندة. ركز الاستبيان على فهم تجاربهم وملاحظاتهم حول مسار التقديم ومعايير القبول، خاصة بعد أن أكمل أربعة منهم كافة مراحل التدريب المطلوبة، إلا أن مشاريعهم قوبلت بالرفض في النهاية. وقد **تقدم ثلاثة من هؤلاء الأربعة بشكاوى مباشرة إلى مسؤولة المشروع بالبنك الدولي في تونس** من خلال مراسلة الكترونية حسب قولهم. كما راسلوا والي الجهة لتسجيل شكواهم بتاريخ 22 ماي 2022.

أسباب الشكاوى الرئيسية حسب المحاورين:

1. **الإحباط من إهدار الوقت والجهد:** عبر المتقدمون عن استيائهم الشديد من قبول ملفاتهم أولا والاستفادة من برامج التدريب المكثفة، لينتهي الأمر برفض مشاريعهم. اعتبروا ذلك إهدارا لوقتهم الثمين وجهودهم التي بذلوها بنية حسنة.

2. **شرط تعسفي وغير واضح:** أثار تطبيق معيار رفض المشاريع بحجة استفادة أصحابها من دعم برامج أخرى استياءً كبيرا. أوضح المتقدمون أن هذا الشرط لم يكن مذكورا بوضوح منذ بداية التقديم، مما اعتبروه تعسفا في تطبيق المعايير وافتقارا للشفافية.

3. مساس بنزاهة عملية الفرز: أثار وجود زوجة أحد أعضاء لجنة فرز المشاريع ضمن المتقدمين شكوكا حول نزاهة العملية، وعلى الرغم من تغيير العضو المذكور بعد الاحتجاج، إلا أن المتقدمين اعتبروا ذلك إخلالًا جسيما بمبدأ الحياد والنزاهة، مما أثر على ثقتهم في المسابقة بأكملها. ونسجل هذه الملاحظة حسب ما جاء في قول ثلاثة مشاركين مرفوضين، ولكن لم نعثر على اثبات مادي لوجود هذا الاخلال.

مواقف المرفوضين الذين لم يتقدموا بشكاوى:

أشارت البيانات إلى أن اثنين من المتقدمين الذين رفضت ملفاتهم لم يتقدما بشكاوى رسمية. كان السبب لدى أحدهما هو عدم اقتناعه بجدوى آلية الشكاوى المتبعة، بينما اقتنع الثاني بالمبررات القانونية التي قدمت له لرفض مشروعه.

شكاوى جماعية وملاحظات عامة:

كشفت المعطيات المتحصل عليها عن وجود 13 صاحب مشروع تقدموا بشكاوى جماعية إلى والي الجهة، نتيجة ملاحظتهم لاختلالات جوهرية في مسار قبول المشاريع. كما لوحظ وجود اختلالات في تنظيم عملية التقييم النهائي، منها منح بعض المتقدمين مددا إضافية لاستكمال ملفاتهم (خطط العمل والدراسات المالية) دون غيرهم، مما تسبب في تأخير كافة المجموعة. وفي تطور لاحق، اعترض 13 مرشحًا على النتائج النهائية وطالبوا بإعادة النظر في المسابقة، مع دعوتهم لتشكيل لجنة تحكيم وطنية محل اللجنة الجهوية الحالية.

تكشف نتائج هذا الاستبيان النوعي عن وجود تحديات جوهرية في مسار التقديم والقبول ببرنامج "TRACE"، تتمثل في نقص الشفافية في المعايير، مما أثار مسائل تتعلق بنزاهة عملية الفرز، وعدم انتظام الإجراءات الإدارية. هذه العوامل مجتمعة ساهمت اثارة المتقدمين وتقويض ثقتهم في عدالة البرنامج وفعاليته. هذا ما حصل في TRACE 1 الشيء الذي حاول تداركه في برنامج TRACE 2 من خلال التواصل الفعال وتوثيق كل المراسلات والتشكيات حسب ما أفادنا به المستجوبون.

7. التوصيات: نحو تعزيز حوكمة وأثر برنامج TRACE

بناء على التحليل المفصل لنتائج الاستبيان، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الرئيسية والتوصيات العملية التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة في برنامج TRACE أو في برامج مشابهة من أجل الزيادة في الفعالية والأثر التنموي. وتركز هذه التوصيات على الجوانب التي أظهرت البيانات والتحاليل والحوارات وجود تحديات أو فرص للتحسين.

- **تعزيز آليات الوصول إلى المعلومات والشفافية**

رغم التقييم الإيجابي للمستفيدين لسهولة الوصول إلى المعلومات ووضوح الوثائق وجودة المرافقة، إلا أن هناك مجالا لتحسين شفافية وإجراءات البرنامج. فالاعتماد الكبير على "الشبكة المؤسستية" كمصدر للمعلومات عن البرنامج (36.7%) يثير تساؤلات حول تكافؤ الفرص. لذلك، نوصي **بتنويع وتعزيز القنوات الرسمية للتواصل:** يجب على البرنامج تطوير وتفعيل قنوات اتصال رسمية ومتعددة (مثل وسائل الاعلام التقليدية وخاصة الإذاعات المحلية، مواقع

واب متعددة، نشرات إخبارية، شراكات مع جمعيات محلية) للإعلان عن البرنامج وشروطه وإجراءاته، بهدف تقليل الاعتماد على القنوات غير الرسمية وضمان وصول المعلومات لجميع الفئات المستهدفة بعدالة وشفافية.

- **ضمان استمرارية جودة المرافقة:**

نظرا للتقييم المرتفع جدا لجودة المرافقة (متوسط 5/4.81)، يجب الحفاظ على هذا المستوى وتعميمه على جميع المستفيدين، مع ضمان توفير الدعم الفني والإداري اللازم طوال فترة تنفيذ المشروع وبعده، وإيجاد اليات للمساعدة على التعريف بالمنتجات والتسويق لها، نظرا لصعوبات المناخ الاقتصادي الذي يؤثر مباشرة على ديمومة المشاريع. "بعض المنتفعين طالبوا بمرافقة لمدة 5 سنوات"

- **تفعيل آلية إدارة الشكاوى**

تظهر البيانات وجود "عزوف" كبير على استعمال آلية إدارة الشكاوى، حيث أن 93.3% من المستفيدين ليس لديهم معرفة واضحة بهذه الالية، وهو ما يفيد عدم فعالية التواصل حول هذه الآلية، مما يجعلها غير قادرة على أداء وظيفتها كأداة للتصحيح والتحسين. لذلك، **نوصي** بـ:

- **تنظيم حملات توعية مكثفة:** يجب إطلاق حملات توعية مستمرة ومكثفة لجميع المستفيدين (الحاليين والمحتملين) حول آلية الشكاوى، وكيفية تقديمها، والضمانات الموجودة (مثل السرية والمعالجة العادلة والوقت المحدد للرد). يمكن استخدام وسائل التواصل المختلفة (اجتماعات، منشورات، فيديوهات) لهذا الغرض.
- **تبسيط إجراءات تقديم الشكاوى:** يجب التأكد من أن إجراءات تقديم الشكاوى سهلة وواضحة ومتاحة للجميع، مع توفير خيارات متعددة لتقديم الشكاوى (شكوى مكتوبة، إلكترونية، هاتفية) لتناسب مختلف ظروف المستفيدين.

- **تعزيز الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية**

أظهرت البيانات التزاما إيجابيا من المستفيدين بالمعايير البيئية والاجتماعية، مع متوسطات تقييم مرتفعة في إدارة النفايات (5/4.03) والحفاظ على الموارد (5/4.39) والصحة والسلامة (5/4.11)، **نوصي** بـ:

- **تعزيز التدريب المستمر:** تنظيم ورشات عمل دورية حول أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية، مع التركيز على القطاعات ذات المخاطر العالية مثل تربية الدجاج والتصنيع الغذائي.
- **إنشاء نظام حوافز:** منح مكافآت رمزية أو شهادات تقدير للمشاريع المتميزة في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.
- **تطوير أدلة إرشادية مخصصة:** تصميم كتيبات عملية مصنفة حسب نوع النشاط (زراعة، صناعة تقليدية، خدمات) لتبسيط تطبيق المعايير.

- **تحسين توزيع المشاريع والشمولية والنوع الاجتماعي**

التركيز على المشاريع الفردية (90%) يحد من التأثير الجماعي لذلك **نوصي** بـ:

- **توسيع النطاق الجغرافي:** إضافة ولايات جديدة ذات أولوية تنموية مثل: الكاف، القصرين، سيدي بوزيد.

- **دعم المشاريع الجماعية:** تخصيص 20% من التمويل للمشاريع التعاونية (GDA) وPMEs لتعزيز التأثير الاقتصادي المجتمعي.
- **برامج تمكينية للمرأة:** تقديم حاضنات أعمال خاصة بالنساء الريفيات مع خدمات لوجستية أثناء التدريب.

الخاتمة:

لقد أثبت برنامج "دعم التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية والمناطق الريفية في تونس" (TRACE) أنه أداة تنموية حيوية وفعالة، خصوصا في جهوده للوصول إلى الفئات المستهدفة، وخاصة المرأة الريفية. لقد أظهر التحليل المفصل لبيانات الاستبيان، الذي شمل 40 مستفيدا في ولايات جندوبة والقيروان وقابس، نجاحات واضحة وفرصا للتحسين، مما يرسم مسارا واضحا لتعزيز حوكمة البرنامج وتأثيره المستدام.

يزخر برنامج TRACE بإمكانات هائلة ليصبح **نموذجا يحتذى به** في التنمية الريفية. وقد وقفنا من خلال تحليل الاستبيان على دروس مستفادة يمكن أن تتحول الى نقاط انطلاق نحو أكثر حوكمة في التنفيذ:

1. **تفعيل ثقافة المساءلة:** يجب إطلاق حملات توعية مكثفة حول آلية الشكاوى، وتأكيد السرية التامة، وتبسيط إجراءات تقديمها. فمعرفة المستفيدين بآلية الشكاوى وثقتهم في فعاليتها تشكل مؤشرًا أساسيًا على صحة نظام حوكمة للبرنامج.

2. **توسيع الشمولية والتأثير:** تخصيص جزء من التمويل (20%) لدعم المشاريع التعاونية والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توسيع النطاق الجغرافي ليشمل ولايات جديدة ذات أولوية تنموية، لتعزيز التأثير الاقتصادي المجتمعي.

3. **الاستدامة من خلال المرافقة:** يجب ضمان استمرارية جودة المرافقة وتقديم الدعم الفني والإداري اللازم حتى بعد انتهاء فترة التنفيذ، مع إيجاد آليات للمساعدة على التعريف بالمنتجات والتسويق لها، لضمان استدامة المشاريع في ظل صعوبات المناخ الاقتصادي

4. **المجتمع المدني:** رغم الصبغة التشاركية التي اتسمت في تشريك الادارات الجهوية في مرافقة جميع مراحل انجاز البرنامج في كل من الولايات الثلاث، الا أننا نشدد في تقريرنا على اتاحة المجال الى مؤسسات المجتمع المدني، خاصة منها التي تشتغل في المناطق التي يشملها البرنامج من المشاركة في متابعة جميع المراحل والأنشطة خاصة لضمان أكثر تمثيلية للفئات المستهدفة.

Table des matières

I. مقدمة..... 1
II. بطاقة وصفية للمشروع..... 1
III. تقديم مكتب الدراسات Influence consulting : 3
- مهمة مكتب الدراساتInfluence consulting..... 3
IV. منهجية البحث الميداني لتقييم برنامج TRACE..... 3
V. التحليل:..... 6
1. منهجية البحث 7
2. تحليل مفصل لنتائج الاستبيان..... **Error! Bookmark not defined.**
3. تعريف المجيبين على الإستبيان 9
4. الصعوبات التي واجهها فريق العمل..... 9
5. جدول بيانات عملية الاستبيان..... 10
6. الوصول إلى المعلومات والشفافية: تقييم سهولة الوصول ووضوح التواصل 11
7. إدارة الشكاوى: آليات المشاركة والفعالية في المعالجة 13
10. توزيع المشاريع والخصائص الديموغرافية للمستفيدين: شمولية البرنامج والتركيز الجغرافي18
11. تمكين المرأة في المشاريع الريفية..... 20
12. نتائج الاستبيان النوعي مع متقدمين لم يستفيدوا من برنامج TRACE..... 20
13. ملاحظات وتوصيات: نحو تعزيز حوكمة وأثر برنامج TRACE..... 21
14. الخاتمة:..... 24